المحاضرة الرابعة: نظرية المسؤولية الاجتماعية

1/4 جذور النظرية:

بعد ظهور نظرية الحرية في المجتمعات الغربية في القرن الثامن عشر، واشتداد عودها في بدايات القرن التاسع عشر، ظهر في النصف الأخير من القرن التاسع عشر نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام، حيث دعا أنصارها إلى إعادة صياغة الأسس والمبادئ التي قامت عليها نظرية الحرية؛ وذلك لمواكبة المتغيرات التقنية والاجتماعية للمحافظة على ما تبقى من قيم وأعراف في المجتمع الغربي.

بذلك أصبح من الضروري ظهور نظرية جديدة في الساحة الإعلامية تتماشى ومفهوم العمل الإعلامي، الا وهي نظرية المسؤولية الاجتماعية.

فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، و التي تقوم أساسا على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، بمعنى الاهتمام بالصالح العام، أو الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته، عبر اتصاف الاعلام بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة نواحي الأخلاقية والقيم، وذلك بعد أن استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة، مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية[1].

ففي مواجهة جنوح الصحف في ظل نظرية الحرية التي نشأت في وعاء الإعلام بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية إلى الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة، وإساءة استخدامها للحرية، بدأ البحث عن تقييد الحرية في ظل النظم القائمة على الاقتصاد الحر، فظهر معنى الحرية القائمة على المسؤولية. نتيجة للتراشق الذي جرى بين دعاة نظرية الحرية المطلقة والحرية المقيدة، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وسلوكها[2].

فنظرية المسؤولية الاجتماعية هي تهذيب لنظرية الحرية، التي وجد المهتمون انها ذهبت في ممارساتها الى الحد الذي صار يهدد مصالح المجتمع. وتعد هذه النظرية مفهوما أنجلوساكسونيا ، يؤرخ لها بالتقرير الذي صدر عن لجنة حرية الصحافة "Commission on freedom of the press " أو لجنة هوتشينز Huchins رئيس جامعة شيكاغو ، وهي لجنة ضمت ابرز نقاد الصحافة الامريكية حوالي اثنى عشر أكاديميًا بتمويل من لويس صاحب شركه التايم و دائرة المعارف البريطانية عام سنة

1947،بعنوان: "صحافة حرة مسؤولة"، ونبه هذا التقرير إلى التجاوزات التي تحدث من قبل الإعلام والصحافة لها أكبر الضرر على المجتمع، أي أن هذا التقرير يعد بمثابة الأساس لنظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والتي جاءت كمراجعة للنظرية الليبرالية .

وقد وضعت هذه اللجنة نصب عينها مهمة التحقيق في نجاح الصحافة الأمريكية في أداء دورها الاجتماعي أو إخفاقها، وتحديد مواقع الحرية التي ينبغي على الصحافة أن تتوقف عندها، وتأثير الضغوط الحكومية أو الإعلان التجاري على حرية العمل الصحافي.

وقد قدمت هذه اللجنة نقدا لأداء الصحافة في عدم تهيئة الفرصة لأصوات أخرى غير تلك المؤثرة والمرتبطة بالقوى الفاعلة في المجتمع. وتم استخدام مصطلح "المسؤولية الاجتماعية" لأول مرة وانعكس في تحديد مسؤوليات واضحة ينبغي أن تعمل عليها الصحافة، بما في ذلك إتاحة المجال أمام مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية للتعبير عن رأيها واتجاهاتها حول القضايا العامة في المجتمع.

وقد أيقظت هذه اللجنة الحاجة في دول غربية أخرى (المملكة المتحدة والسويد) الى تأسيس لجان للنظر أوضاع الاعلام، واقتراح حلول عملية في هذا الاتجاه. وعلى سبيل طرح "بيكارد" مفهوم نظرية جديدة أسماها النظرية الديمقراطية الاشتراكية (التي سنتطرق اليها لاحق) للإعلام وحاول من خلالها تحسس التحولات في المجتمع الأوربي بخصوص دور وسائل الاعلام في المجتمع.

وقد أكمل التأسيس النظري لهذه النظرية الرواد :إدوارد جي ارلد، تيودور بيترسون، ويليام ريفرز، جون ميلر، وغيرهم، وصولا لمنظريها المحدثين مثل :ديني إليوتن وكليفورد كريستيانز[3].

وللحديث عن نظرية المسؤولية الاجتماعية، فالحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة [4].

والملاحظ، أن هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية – ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض واحترام حق الرد، كما أن للجمهور العام الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وان التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة

العامة؛ أضف إلى ذلك ان الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية[5].

وتهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، كما، والترفيه، والحصول على الربح إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى.

ويحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة، أو العنف، أو ماله من تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة؛ وبإمكان القطاع العام والخاص أن يمتلكوا وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية، ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الاعلام[6].

وتعد بذلك نظرية المسؤولية الاجتماعية، نهجا مستقلا ووسطا بين النظرية الشمولية والنظرية الليبرالية، وتؤمن هذه النظرية بأن العمل الإعلامي لابد أن يخضع الى سياسة واضحة ومحدودة تكون خططه في ذلك مدروسة وهادفة وتنسجم مع التوجه الذي ترسمه البلدان المعنية بهذه النظرية.

مثل كثير من المفاهيم الاجتماعية، خضع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للعديد من التفسيرات التي مثلت مراحل تطور هذا المفهوم. إذ تبدأ من إدراك الفرد متطلبات المجتمع الذي يعيش فيه وتنتهي بممارسة المسؤولية الاجتماعية كل من موقعه، وعلى وفق أنماط سلوكية مختلفة تجسد التزامات الفرد إزاء الجماعة[7].

وتمثل المسؤولية الاجتماعية امتداداً يبدأ بالمسؤولية عن النفس، فالأسرة، فالمجتمع المحلي، فالوطن، حتى تنتهي بالعالم كله. فهي تمثل ممارسة سلوكية دالة على المسؤولية نحو المجتمع الانساني من دون أن تقف عند حدود معينة[8] .

وعلى الرغم من أن المسؤولية هي تكوين ذاتي يقوم على الضمير الاجتماعي ويمثل رقيبا داخليا، إلا أنها في الوقت ذاته تمثل نتاجا اجتماعيا، لأن المجتمع هو صاحب الفضل في تعليمها واكسابها، كما وأنها تتشكل من خلال نمو تدريجي عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية[9]. وبذلك تترتب على الفرد مسؤولية داخل المجتمع تتمثل بالالتزام بالواجبات التي يتطلبها المجتمع مثلما تترتب على المجتمع مسؤولية إعداد أفراده إعداد صحيحا ليمارسوا دورهم الفاعل في البناء والتطور[10].

ومن هذا المعنى يمكن النظر الى المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والإعلام بأنها" :مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بحيث تتوافر في معالجاتها وموادها القيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن تتوفر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والمجتمع[11].

وتعني المسؤولية الاجتماعية للصحافة أيضا" :الاهتمام بالصالح العام أو الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته عبر اتصاف الصحافة بسداد الراي والدقة والعدل ومراعاة النواحي الأخلاًقية والقيم[12].

ومن التعريفين السابقين يتضح أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية الإعلامية يقوم على مبدأ بسيط وهو التزام الصحافة بالقيم المهنية المتعارف عليها كالدقة والموضوعية والأمانة و مراعاة ثقافة المجتمع ومعتقداته، إضافة لقيامها بوظائف تتصل بتلبية حاجات المجتمع وصيانة مصالحه.

2/4 عوامل ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية:

توجد عدة اسباب ادت الى ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية واهمها:

الاسباب الفكرية: تطورت هذه النظرية في الغرب عندما بدأ الفكر الغربي يتجه إلى مراجعة الفكر السائد ومحاولة تغييره.

الاسباب الاقتصادية: أدى التغيير في المناخ الاقتصادي إلى التفكير في تعامل جديد مع الاعلام، إذ عبر ملاك الصحف عن آرائهم السياسية والاقتصادية على حساب الآراء المعارضة فأثيرت مشكلة التوازن والموضوعية.

الأسباب المؤسسية: كان ظهور الاتحادات المهنية بداية للتنظيم الذاتي للصحافة وإرهاصاً للمسؤولية الاجتماعية وكان لهذه الاتحادات دورا كبيرا في صدور مواثيق الشرف المهنية، مما الزم وسائل الأعلام الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

الأسباب المهنية: وتتمثل الأسباب المهنية بنقطتين مهمتين وهما:

1. ظهور الأشكال التحريرية الجديدة والقوالب المبتكرة كان عاملاً مهما في التنبيه على أهمية المواد المنشورة.
2. تطوير أساليب الدعاية: أن الطلب الاجتماعي على مزيد من المسؤولية الاجتماعية يرجع لوجود جرعات ضخمة من الدعاية في وسائل الأعلام.

ظهور عدد من الصحفيين الأخلاقيين: بروز عدد من الشخصيات التي تتسم بالشجاعة والأخلاق أدى إلى ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية.

وفضلاً عن ذلك فأن هنالك عوامل متعددة أخرى أدت إلى ولادة نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، مثل: الثورة التكنولوجية والصناعية التي غيرت مجرى الحياة في كل بقاع الأرض وعلى رأسها صناعة الأعلام والصحافة، كذلك ازدياد النقد لوسائل الأعلام ولاسيما بعد أتساع حجمها وزيادة احتكارها، والذي ولد ضغط على الحكومات وربما يؤدي إلى عرقلة مسيرتها، فضلاً عن الجو الفكري الجديد الذي عبر عنه بعض المفكرين والفلاسفة عن شكهم في الفروض الأساس التي تقوم عليها المذهبية التحررية.[13]

أ-الأسباب الفكرية:

قُدمت العديد من الانتقادات الى الصحافة وما آلت اليه في المجتمع الغربي، وأخذ العديد من المفكرين مراجعة المبادئ التي ارتكزت عليها نظرية الحرية بخصوص طبيعة حقيقة الفرد والمجتمع والحرية.

ب-الأسباب الاقتصادية:

في ظل الاقتصاد الحر، تحصلت وسائل الاعلام على قوة كبيرة، واحتل الاشهار مكانة أكبر مما أي الى تحكم المعلنين في السياسة التحررية والمضمون معا.

ج -الأسباب المهنية:

أدرك عدد من الصحفيين ضرورة الاتسام بالشجاعة والأخلاق ليكونوا المثل الأعلى في المجتمع، وكان أبرزهما "جوزيف بولتر" و "هوراس جيرلي" من الولايات المتحدة الأمريكية، ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت الصحافة سلاحا في الحرب السياسية في الولايات المتحدة التى أطلق المفكر "لوثر موت" على هذه الحقبة (العهود السوداء للصحافة الحزبية) وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون كان متسامحا مع الصحافة ورفض اصدار تشريع يقيدها,

من جهة أخرى، ظهرت أشكال تحررية جديدة، نبهت الى أهمية المواد المنشورة، وبهذا الصدد كتب "ويل أيروين" عام 1911 ان تأثير الصحافة تحول بشكل ملحوظ من المقالات الى أعمدة الأخبار، وان التحيز في تناول احداث المجتمع، يشوه ادراك الجماهير لها ويمنعها من الحكم الصحيح.

ومن جانب آخر تم إثارة المخاوف حول دور الصحافة الاجتماعي لا سيما بعد الحملات الإعلامية التي قامت بها بعض وسائل الاعلام لصالح بعض الأفراد الذين تم ايصالهم الى أعلى المناصب.

3/4 المبادئ الأساسية للنظرية:

يلخص "دنيس ماكويل" المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية:

-ضرورة إسهام وسائل الاعلام في التزامات معينة للمجتمع،

-احترام المعايير المهنية لنقل المعلومات كالحقائق والدقة والموضوعية والتوازن،

-على وسائل الاعلام المبادرة تنظيم نفسها ذاتيا،

-تجنب نشر ما يشجع على الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية، والامتناع عن توجيه أي إهانة الى الأقليات،

-التزام التعددية فيها وعليها أن تعكس تنوع الآراء وتخدم حق الرد،

-للمجتمع حق على الصحافة في أن تلتزم بمعايير أخلاقية في أداء وظائفها.

4/4 وظائف وسائل الاعلام حسب النظرية:

حسب تقرير سنة 1947 يجب على وسائل الاعلام مجموعة من الوظائف وهي:

- إعطاء أخبار صادقة شاملة عن الأحداث اليومية
- اعتبار الصحافة من خلال وسائلها كمنبر لتبادل التعليق والنقد
- تمثيل كل جماعات التي يتكون منها المجتمع
- تقدم وسائل الاعلام أهداف المجتمع وقيمه
- توفير معلومات كافية عما يجري يوميا

4/5 نقد النظرية

رغم أن نظرية المسؤولية الاجتماعية قامت على نقد نظرية الحرية في الاعلام إلا أنها لم تستطع أن تكون البديل، والدليل هو مواجهتها للعديد من الانتقادات التي تناولت مختلف جوانبها انطلاقا من مبادئها وصولا لطرق تطبيقها:

1-إن الاعتماد على المسؤولية كمعيار للحكم على الصحف يعتبر بمثابة خيانة من وجهة نظر الديمقراطيات الغربية بمعنى الاعتماد على هذه النظريات فيه تنازل على مبادئ الديمقراطية.

2- الزام وسائل الاعلام بقواعد محددة العمل على نشر مبادئ الحميدة في المجتمع يعتبر نوع من الرقابة وتقليص لحرية وسائل الاعلام،

3- الاتجاه نحو الاشتراكية مما يشكل خطرا على الصحافة لأنها نادت بتقديم إعانات للصحف الصغيرة وقيام قطاع عام في مجال وسائل الاعلام وهذا نوع من سيطرة الدولة على هذه الأخيرة،

4- ظهور مجالس الصحافة واللجان المكلفة بمراقبة وسائل الاعلام الذي فيه نوع من التضيق و الرقابة،

5- التطور السريع في تكنولوجيات الاعلام والاتصال يجعل من المستحيل التحكم في مصادر إرسال الرسائل، بالتالي فان الرقابة غير مجدية وتطبيق نظرية المسؤولية الاجتماعية يكاد يكون مستحيلا[14].

تعرضت لجنة روبرت هونشنز ايضا للنقد فيما يخص طبيعة تكوينها، والأفكار التي طرحتها هي :

1. أن اللجنة تكونت من اثنى عشر أكاديميًا، ولم تضم في عضويتها أي صحفي أو أية شخصية إعلامية. ولذلك فإن عديدًا من المحررين أكدوا أنهم لن يأخذوا تقريرها بجدية لأنه سطحي وغير واقعي وغير عملي، ومحاط بأوهام يدرك الصحفيون المحترفون بأنه لا وجود لها، ولعل هذا يرجع إلى أن الصحافة تصيبها حساسية معينة، عندما يتحاسر أي شخص أو جماعة من خارجها على نقد أو تقويم أدائها؛ خاصة وأن من بين مهامها الرئيسية النقد والتقويم للأحداث والوقائع، ولكن خارج حدود بيتها.
2. أتهمت اللجنة بالتحيز، وأن إدراك أعضائها للأداء الصحفي غير منصف؛ إذ أن الأداء ليس بهذا السوء وانتهاك الأخلاقيات.
3. استخدام اللجنة لعبارات مطاطة غير محددة مثل (قيم وتقاليد المجتمع) ونشر (تقرير صادق وكامل وذكي) إذ من يحدد تقاليد المجتمع في فترة زمنية ما، كما أنه من المستحيل نشر كل الأخبار؛ فالعمل الصحفي يتطلب انتقاد ومميز لبعضها، كما أن اللجنة فشلت في إدراك الوظيفة الترفيهية للإعلام بجانب الوظيفة الإخبارية.[15]

المراجع:

1-بسام عبد الرحمن مشاقبة، **نظريات الاعلام**، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014 ص:285.

2-عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، دار الفكر العربي، 1965،ص 120 – 121.

3-محمد حسام الدين .المسؤولية الاجتماعية للصحافة، ط1، القاهرة، الدار المصرية للطباعة، 2010 ، ص 01.

4-فلاح كاظم المحنة، مرجع سبق ذكره،ص:117 .

5-فاروق أبوزيد، **مدخل الى الصحافة**، دار علم الكتب، مصر، 1995 ، ص107.

6-محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص:85.

7-كاترين دورين وآخرون، ترجمة: محمد طلعت، تنظيم وقيادة المجتمعات، القاهرة، مطبعة عيسى، 1965 ،ص15 .

8-حميد سالم خلف جبوري، المسؤولية الاجتماعية لدى ابناء الريف والمدينة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996، ص17-18.

9-حامد عبد السالم زهران، علم النفس الاجتماعي، ط5 ،القاهرة، عالم الكتب، 1984 ،ص233 .

10- حميد سالم خلف جبوري ، م.س.ذ، ص20 .

11- محمد حسام الدين .**المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ط1، القاهرة، الدار المصرية للطباعة،2010 ، ص08 .

12- محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2020، ص211 .

13-جمال بركات، المسؤولية الاجتماعية: الاصول النظرية والمجالات البحثية،28/4/20. https://m.annabaa.org/arabic/studies/18332

14- الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي. نقد نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة. https://abahe.uk/abahe-enc/156 28/4/20-موسوعة-الصحافة-و-الإعلام/99046-نقد-نظرية-المسئولية-الاجتماعية-للصحافة.

15- طاهر محسن و منصور الغالبي واخرون، **المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والطباعة، عمان ،2006، ص:52.